

مجلس النواب "غير قانوني" وغير شرعي أده: السيادة والغاء قانون الانتخاب يجب أن يكونا هدفاً للمزج

٤- في ١٠ تموز وافقت اللجنة التنفيذية على قراره.
٥- في ١٦ تموز أعلن نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام إلى صحيفة "الأوربان - لوجور" أن "الجيش السوري لن ينسحب إلى البقاع في أيلول المقبل وأن سوريا ستكون هنا في أيلول وحتى بعد أيلول ونحن باقون. لن نتدخل، بحسب قوله، في الانتخابات وليس لدينا أي مرشح".

٦- في ١٨ تموز طلبت مرة جديدة وعيها، من رئيس الجمهورية النياس الهراوي أن يقدم مشروع تنظيم المجلس الدستوري - وبالضرورة قبل الإقدام على إجراء الانتخابات النيابية - إلى البرلمان لدراسته وحتى يحكم هذا المجلس الدستوري وحده على شرعية الولايات النيابية.

٧- في ٢٢ تموز، كنت الشخص الوحيد الذي انتقد نائب الرئيس السوري (السيد عبدالحليم) خدام وأعلنت أنه من الآن فصاعداً، أصبح الجيش السوري جيش احتلال.

٨- في ٢٣ تموز، أعلنت أن حزبي قرر المشاركة في الاضراب، وطلبت من الشعب اللبناني أن يحنو حذوه إذ أنه غير مقبول أن تجري انتخابات في ظل احتلال الجيوش الاسرائيلية والسورية.

٩- في ٢٦ تموز وجهت نداء إلى اللبنانيين واللبنانيات ناشدتهن فيه ألا يتكلوا على الولايات المتحدة الأميركية حليفة إسرائيل ولا على أوروبا التي وقفت لا مبالية أمام ١٦ سنة حرباً كلفت لبنان ١٥٠ ألف قتيل و ٢٠٠ ألف جريح وتسببت في هجرة ٩٠٠ ألف لبناني. وأن عليهم الآن أن يقنعوا العالم بأنهم متمسكون بلبنان الواحد الحر والسيد وانهم لن يقبلوا أبداً بلبنان مسيحي صغير غير قابل للحياة، قد يكون شبيهاً بإسرائيل من غير أن يحصل على دعم الولايات المتحدة الأميركية.

لن أعود إلى تعداد تصريحاتي الباقية عن تزوير الانتخابات والامتناع الكبير من جانب الناضحين. وفي أي حال، فمجلس النواب، كما ذكرت سابقاً، ليس قانونياً لأنه ناجم عن قانون غير دستوري، وغير شرعي لأنه أبعده من أن يمثل غالبية الشعب اللبناني.

يجب إذا مواصلة النضال لكي يستعيد لبنان أصلاً سيادته، ومن ثم ينبغي إيجاد الوسائل الكفيلة بالغاء القانون الانتخابي الرقم ١٥٤ الصادر في ٢٢ تموز ١٩٩٢ والعمليات الانتخابية المناجمة عنه. هذا ما يجب أن يكون هدفاً للمزج. ريمون أده".

قال عميد حزب الكتلة الوطنية السيد ريمون أده أن مجلس النواب "ليس قانونياً لأنه ناجم عن قانون غير دستوري وأنه غير شرعي لأنه أبعده من أن يمثل غالبية الشعب اللبناني". ودعا إلى "مواصلة النضال لكي يستعيد لبنان أولاً سيادته، ومن ثم، ينبغي إيجاد الوسائل الكفيلة بالغاء قانون الانتخاب "وما نجم عنه".

عقدت أمس اللجنة التنفيذية في الحزب اجتماعاً استثنائياً برئاسة رئيسها السوري السيد نمر البارد وبحث في قضايا تنظيمية داخلية.

وتلقت اللجنة خلال اجتماعها رسالة من العميد أده هنا نصها:

"لا بد من أن أعلن في البدء أنه بفضل مبادرة الحزب وتصرفه أضطر الحكم إلى اللجوء إلى القوة والغش للفوز بالانتخابات التي وصفتهما الصحافة العالمية بالمسخرة الانتخابية".

أما القانون ١٥٤ الصادر في ٢٢ تموز ١٩٩٢، وقد دمج منذ البداية بعدم القانونياً وإثار هذا الامتناع الواسع لـ "المنتخبين - لوث نهائياً نظام (الرئيس) النياس الهراوي مبرهناً أيضاً عن خضوعه العلني للنظام السوري وجاعلاً من لبنان "جمهورية مزيفة" ففتت كل اعتبار في نظر العالم.

لحسن الحظ ان قسماً كبيراً من الشعب اللبناني، والأكثريّة الساحقة في نواتر عدة قالت "لا" ملأنة انقذت شرف شعب مبرهنة هكذا عن تمسكها بالكرامة والحرية.

أني أشكر جميع الذين ساهموا في هذا النضال التاريخي.

أود الآن أن أذكركم بإيجاز، بسلسلة تصريحاتي:

١- لقد أعلنت للصحافة في ١٥ حزيران ١٩٩٢، أن القيام بانتخابات نيابية قبل تحرير الأراضي اللبنانية من الجيوش الأجنبية تحريراً كاملاً هو ضرب من الجنون وينم عن انعدام أي حس أو ضمير وطني، لذا فمن الواجب التصدي للانتخابات بكل الوسائل الديمقراطية.

٢- طلبت في ١٨ حزيران من رئيس الجمهورية النياس الهراوي، إرجاء مشروع قانون الانتخاب إلى ما بعد تاريخ انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأميركية الذي وحده قد يستطيع إجبار إسرائيل على تنفيذ القرارات ٤٢٥ و ٤٣٦ و ٥٠٩ الصادرة عن مجلس الأمن والتي تأمر بانسحاب كل القوى الاسرائيلية.

٣- وفي ٩ تموز، قررت الأرشح نفسي للانتخابات في حال حصلت سنة ١٩٩٢، لأن البلاد تحتلها القوات الاسرائيلية في الجنوب فلما سائر الأراضي تحتلها القوات السورية والایرانية.